

وفي هذا الصدد، يتعين السهر على توسيع وتعزيز برامج الدعم الاجتماعي باعتماد منهجية تركز على تحويل تمييز إيجابي رشيد ومعقلن لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص التي تعرف نسبة مرتفعة من الهدر المدرسي، مع تحفيز وتطوير البرامج المحلية الهادفة لتشجيع تلمذ الفتيات القاطنات بهذه الأوساط.

2. إرساء مقارنة محلية ومندمجة

لتحسين الفعالية والنجاعة في تدبير مجال الدعم الاجتماعي وترشيد استعمال الموارد المتاحة لهذا المجال، يتعين على الفاعلين جهويا وإقليميا ومحليا، اعتماد مقارنة مجالية مدمجة تعتبر "الحوض المدرسي" وحدة مجالية للتخطيط والبرمجة والتتبع والتقييم للبرامج المحلية للدعم الاجتماعي من جهة، ومن جهة ثانية، اعتبار الأقسام الداخلية "بنية مدمجة" توفر مجموعة من الخدمات الاجتماعية من إيواء وإطعام مدرسي الذي ينبغي إقرانه بخدمة النقل المدرسي.

وبالتالي، ينبغي العمل على ملاءمة الخصوصيات السوسيو مجالية للأحواض المدرسية مع الحاجيات الفعلية من خدمات الدعم الاجتماعي الموجهة للتلميذات والتلاميذ المستهدفين.

3. دمج مجال الدعم الاجتماعي ضمن مكونات "مشروع المؤسسة"

لبلوغ الأهداف المنشودة من تدابير الدعم الاجتماعي، ولا سيما الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وتحفيز الولوج والاحتفاظ بالمتدربين داخل المنظومة التربوية، يتعين إدراج ودمج مجال الدعم الاجتماعي ك مكون أساسي ومحوري في "مشروع المؤسسة"، إذ من شأن ذلك أن يمكن من إشراك مختلف الفاعلين المحليين على مستوى المؤسسة التعليمية (مجلس التدبير، جمعية أولياء وآباء التلاميذ، جمعيات المجتمع المدني النشيطة في هذا المجال،...) في إنجاز عمليات البرمجة والتنفيذ والتتبع والتقييم لمختلف تدابير الدعم الاجتماعي، بناء على أهداف محددة ومتقاسمة.

4. استثمار المنظومة المعلوماتية المتعلقة بمجال الدعم الاجتماعي

نظرا للأهمية التي تكتسبها عملية التتبع والتقييم لبرامج الدعم الاجتماعي، ومن خلال المصوغات المعلوماتية التي تم تطويرها في هذا الشأن على مستوى منظومة "مسار" وخاصة تلك المتعلقة بتدبير عملية "مليون محفظة"، وتدبير برنامج "تيسير" وكذا تدبير مسطرة "تحويل منح الأقسام الداخلية" بالسلك الثانوي الإعدادي، يتعين على مدبري هذا المجال جهويا وإقليميا العمل على تأطير ومواكبة السيدات والسادة مديرات ومديري المؤسسات التعليمية خلال استثمار المنظومات المعلوماتية المتوفرة في هذا المجال وتقديم الدعم التقني واللوجستي الضروري حتى تتم عملية تنزيل وتنفيذ وتتبع برامج الدعم الاجتماعي على الصعيد المحلي في ظروف مواتية.

المحور الثاني: إجراءات عملية أنية حسب كل برنامج على حدة

1. بالنسبة لبرنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة

انسجاما مع التوجهات الملكية السامية واعتبارا للنتائج الإيجابية التي أبانت عنها دراسة تقييم أثر برنامج "تيسير" في الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وتحفيز التلميذات والتلاميذ على المواظبة وتحسين النتائج الدراسية للمستهدفين من جهة، ومن جهة ثانية نظرا للطلب المتزايد على هذه الخدمة الاجتماعية، فإن الوزارة وبتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية بصدد تهيئ وتحضير مرحلة جديدة تهدف إعطاء دفعة قوية لهذا البرنامج.

وبالتالي، يتعين على المسؤولين الجهويين والإقليميين والمحليين الانخراط الإيجابي في هذا الورش الاستراتيجي وتوفير الشروط الضرورية لتنزيله حتى يحقق الأهداف المتوخاة منه.

2. بالنسبة للمبادرة الملكية " مليون محفظة "

للمساهمة في تنفيذ وتتبوع وتقويم إنجاز هذه المبادرة بتنسيق مع المصالح الإقليمية لوزارة الداخلية، يتعين اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحسين ظروف تخزين الكتب المدرسية المسترجعة وذلك بتعزيز شبكة الخزانات المدرسية على مستوى المؤسسات التعليمية؛
- ضرورة تطابق الأطقم الموزعة مع مقتضيات دفاتر التحملات والعينات الموضوعة رهن إشارة اللجنة الترابية؛
- إرفاق العينات كلما أمكن، بشهادة الإنتاج والجودة حفاظا على صحة وسلامة المتدربين؛
- إشراك الأساتذة في عملية توزيع الأطقم المدرسية وصياغة محضر حول هذه العملية بتنسيق مع مجلس التدبير؛
- إحداث خلية أو لجنة مشتركة لتتبع عملية توزيع الأطقم المدرسية، تتكون من السيدات والسادة المفتشين وممثلين عن مصلحة أو مكتب الدعم الاجتماعي إضافة إلى ممثلين عن جمعيات الآباء والأمهات.

3. بالنسبة للنقل المدرسي بالوسط القروي

على ضوء الاختصاصات الجديدة الموكولة للعمالة أو الإقليم في مجال النقل المدرسي بالوسط القروي، يتعين اتخاذ الإجراءات التالية:

- العمل على الانخراط الإيجابي لجميع المتدخلين المعنيين في توسيع شبكة النقل المدرسي على الصعيد المحلي وذلك وفق خريطة الحاجيات المعبر عنها من طرف المديريات الإقليمية؛
- اعتماد مساطر مبسطة لإبرام الشراكات مع التأكيد على ضمان شروط السلامة خلال نقل التلميذات والتلاميذ؛
- تدقيق معايير استهداف التلميذات والتلاميذ من خلال اعتبار زمن قطع المسار بين السكنى والمؤسسة بدل المسافة الكيلومترية، إضافة إلى معيار الإنصاف الجغرافي والسوسيو اقتصادي؛
- ملاءمة الإيقاعات المدرسية مع توقيت النقل المدرسي؛

4. بالنسبة للداخليات والمطاعم المدرسية

من أجل تحسين الحياة المدرسية بالداخليات وتجويد الخدمات المقدمة بها، يتعين العمل على اتخاذ التدابير التالية:

- تفعيل دور مجلس التدبير واللجنة الداخلية للتدبير في كافة مراحل تسيير الأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية؛
- احترام الطاقة الاستيعابية للأقسام الداخلية (العادية والقصوى) والعمل على فك الاكتظاظ الحاصل بها بشكل تدريجي في أفق القضاء عليه؛
- وضع وتنفيذ برمجة سنوية للدعم التربوي والأنشطة الموازية؛
- تفعيل دور الصحة المدرسية وضرورة المصادقة على برمجة الأغذية "Menus" من طرف الأطباء قبل العمل بها؛
- تخصيص دورات تكوينية لمسيري الداخليات بشكل منتظم لإطلاعهم على مختلف المستجدات المرتبطة بالمنظومة التربوية؛
- تدقيق مقتضيات دفاتر التحملات المتعلقة بالمواد الغذائية وكذا الخاصة بالنظافة والطبخ والحراسة بشكل يراعي متطلبات الجودة؛
- تجديد الصفقات في الوقت المناسب تفاديا لتعثر انطلاق الموسم الدراسي والسير العادي للقسم الداخلي؛
- إقران وجبات الإطعام بالداخليات بالنقل المدرسي، كلما أمكن ذلك بدل المبيت؛
- الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بعض المناطق والجهات عند اقتناء المواد الغذائية مع إعطاء الأولوية كل ما أمكن للمواد الغذائية المحلية؛

- تمكين المؤسسات التعليمية كل ما أمكن من البنيات التحتية والتجهيزات اللازمة لتخزين المواد الغذائية مع مراعاة قواعد التخزين السليم؛
- تكثيف عمل اللجن المشتركة المكلفة بافتحاص ومراقبة الأقسام الداخلية بشكل دوري ومنتظم مع استثمار أمثل للتقارير المنجزة.

وفي الختام، وسعياً وراء إنجاح الدخول المدرسي 2018-2019، فإني أهيب بالسيدات والسادة مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديرات والمديرين الإقليميين ومديرات ومديري المؤسسات التعليمية، العمل على تفعيل كافة العمليات الإجرائية المذكورة، وذلك بتوظيف كل الموارد والإمكانات المتاحة، واتخاذ كل التدابير المناسبة، من أجل تحسين جودة خدمات الدعم الاجتماعي، والعمل أيضاً على تحسيس وتعبئة كافة الفاعلين والمتدخلين والشركاء في هذا المجال، جهويا وإقليميا ومحليا، من أجل تظافر جهود الجميع لبلوغ الأهداف المنتظرة. والسلام.

عن المدير العام
لقطاع التربية الوطنية
يوسف بلقاسمي